سلسلة الثقافة الإسلامية ٩٢

المدخل إلى الإمامة

القسم الثاني

محمّد مهدي الآصفي

مختارات من محاضرات ومقالات
ومؤلفات الشيخ محمد مهدي الآصفي
- ٩٢ -

❊ ❊ ❊

اسم الكتاب: .... المدخل إلى الإمامة/ القسم الثاني
المؤلف:... محمّد مهدي الآصفي
الطبعة الاولى: .... ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م
الكمية.. ٥٠٠٠ نسخة
المطبعة:........ مطبعة مجمع أهل البيت عليهم السلام النجف الأشرف



اجتماع السقيفة

فيما تقدم من هذا الحديث، وجدنا أن النظرية الإسلامية في شؤون التشريع والولاية والحاكمية، تنطلق من رد السلطات والصلاحيات كلها في مجالي التشريع والحاكمية، إلى الله سبحانه وتعالى. ولا يمكن أن يتولى أحد من المسلمين، مثل هذا السلطان التنفيذي الشامل على حياة المسلمين، دون إذن وأمر من الله تعالى.

فلابد في النصب للإمامة، من نص شرعي صريح وصحيح في الإمام الذي يتولى أمور المسلمين، خلافة عن رسول الله ﷺ. ولا يمكن أن يكون إجماع الأمة، أو اتفاق أهل الحل والعقد بديلاً عن النص. فقد ناقشنا القيمة التشريعية للإجماع، والقيمة الشرعية للشورى في مجال الخلافة، مناقشات جوهرية.

والآن، بعد أن ناقشنا القيمة الشرعية للإجماع والشورى نحاول أن نستعرض طرفاً من أحداث يوم السقيفة بعد وفاة رسول الله ﷺ، فيما يرويه لنا التاريخ والحديث، لنعرف هل كان اجتماع السقيفة من (الإجماع) الذي يقول عنه ﷺ. **(لا تجتمع أمتي على خطأ)، أو من (الشورى) الذي**

يقول عنها القرآن الكريم: (وأمرهم شورى بينهم)، أم لا؟.

وهل اجتمع أهل الحل والعقد، وأهل الرأي والعلم يومذاك، من المسلمين على تنصيب الخليفة للخلافة أم لا؟

ولابد قبل أن نستعرض أحداث هذا اليوم، أن نفهم توجهات المسلمين من مهاجرين وأنصار، في مسالة الإمامة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، حتى يتسنى لنا أن نفهم تطور الأحداث، التي جرت في هذا اليوم.

التنافس والصراع:

توفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولم يكن يخفى على أحد من المسلمين ما بين المهاجرين والأنصار، من صراع حول من يتولى أمر هذه الأمة بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم.

فقد كان المهاجرون وجلهم من قريش، يريدون أن لا يخرج هذا الأمر من قريش، وكان الأنصار يعلمون، أن هذا الأمر لو خرج من أيديهم هذه المرة واستقر في قريش، فسيكون ذلك سنة لا سبيل لتغييرها بعد ذلك، كما صار كذلك.

ومن ثم كان أمر استقرار الخلافة في الأنصار، أو

المهاجرين، أمراً مصيرياً بالنسبة للأنصار.

ورغم أن الإسلام قد تمكن من أن يجعل الأنصار والمهاجرين مجتمعاً وأحداً ملتحماً، وآخى بينهما. رغم كل ذلك، فلم يكن يخفى ما بينهما من صراع وتنافس على السلطان.

وقد ظهر هذا التنافس والصراع في حياة النبيﷺ أكثر من مرة، ولولا أن النبيﷺ قد استطاع أن يخمد الصراع بحكمته، لكان يقع بين المهاجرين والأنصار من الشر ما لا يحمد عقباه.

فلما توفي النبيﷺ، ظهر هذا التنافس على السلطان كأشد ما يكون، فقد كان الأمر بالنسبة إلى الأنصار، أمراً مصيرياً لا يمكن التغاضي عنه، كما كان الأمر كذلك للمهاجرين. وذلك بالإضافة إلى الرواسب القبلية التي كان يحملها كل من الأنصار والمهاجرين، فقد كان الأنصار من قحطان، والمهاجرون من عدنان، وكان بين القحطانيين والعدنانيين، ما لا يخفى من صراع استمر قروناً طويلة في الجزيرة العربية. ورغم أن الإسلام قد تمكن من تذويب هذه الرواسب القبلية، إلا أن رواسب هذه الخلافات لم تكن قد

زالت بعد بصورة كاملة.

وسعوها في قريش تتسع:

ومن جهة أخرى، كانت قريش لا ترغب في أن يتولى هذا الأمر بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، بنو هاشم بالذات. فقد كان الأمر في بني هاشم ينحصر في علي عليه السلام، ولم يكن أحد ينافس علياً من بني هاشم. وقد كانت قريش موتورة من علي عليه السلام فيما خاضه من حروب، وفيما قتل من أبنائهم وإخوانهم، يوم كانوا يحاربون النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صفوف المشركين.

على أن قريش كانت تلاحظ ملاحظة الأنصار بالذات، فان هذا الأمر، لو كان يستقر في بني هاشم من قريش، لما كان لأفخاذ قريش الأخرى نصيباً فيه، وقريش كانت طامعة في هذا الأمر، ولذلك فقد صرح قائلهم: (وسعوها في قريش تتسع). هذا ما كان من أمر الأنصار والمهاجرين، وبين المهاجرين أنفسهم في أمر الخلافة.

التنافس بين الخزرج والأوس:

ولم يكن الأمر بين الأنصار أنفسهم يخلوا من صراع وتنافس، فقد كان الأنصار يومئذ؛ ينقسمون إلى حزبين متنافسين هما الخزرج والأوس. وكان التنافس والخلاف

بينهما قديماً من قبل الإسلام، ورغم أن الإسلام خفف كثيراً من حدة هذا التنافس، ولطف العلاقات بينهما، رغم ذلك فقد كان بينهما من الخلاف، حتى في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما لا يخفى على أحد.

وقد كادت هذه الخلافات بين القبيلتين من الأنصار أن تتفجر في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وعلى مرأى ومسمع منه صلى الله عليه وآله وسلم، لولا أن رسول الله كان يتدارك الأمر، بما عرف من حكمته وهديه، وبما كان يريه الله سبحانه.

ولم يكن يوم توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للاوس مرشح للخلافة ينافس مرشح الخزرج (سعد بن عبادة)، وكانت الأوس تعلم أن هذا الأمر لو تم للأنصار، فان الخزرج هي التي تحظى بهذا الأمر دونها.

ولذلك فان الأوس، رغم المصلحة التي تشدها إلى الخزرج، لم تكن راضية من انتقال الأمر إلى منافستها في السلطان (الخزرج).

ومن هنا، فقد كانت (الأوس) نقطة ضعف في اجتماع الأنصار يوم السقيفة، كان يخشاها سعد بن عبادة، ويخشاها رؤساء الخزرج. على أن بشير أبن سعد، وهو من رؤساء

الخزرج، لم يكن يرتاح أيضاً إلى إمارة سعد، فبادر إلى شق عصا الخزرج، حيث بايع أبا بكر، فقال له الحباب بن المنذر الخزرجي كما يأتي: أنفست على ابن عمك الإمارة؟ ويقصد بابن عمه سعد بن عبادة.

وقالت الأوس، كما يقول الطبري، وفيهم أسيد بن خضير: والله لئن وليتها الخزرج عليكم مرة، لا زالت لهم عليكم بذلك فضيلة، ولا جعلوا لكم فيها نصيباً ابداً. فانكسر على سعد بن عبادة وعلى الخزرج، ما كانوا أجمعوا له من أمرهم، كما يقول الطبري.

ولذلك فقد كان موقف الأنصار موقفاً متخلخلاً ضعيفاً جداً، رغم أنهم بادروا إلى اجتماع السقيفة، لينهوا الأمر قبل أن يبادر إليه المهاجرون.

فانقلب الموقف أخيراً على الخزرج ومرشحهم سعد بن عبادة، وبادر الناس إلى بيعة أبي بكر.

علي بن أبي طالب (ع):

ولم يكن أمر النص في علي عليه السلام غائباً عن أذهان المسلمين يومذاك.

فقد كان الأنصار، يومذاك، يريدون أن يثبت هذا الأمر

فيهم. ولذلك بادروا إلى الاجتماع في سقيفة بني ساعدة، قبل أن يجتمع المهاجرون لما تقدم من اعتبارات.

فلما يئست الخزرج، ويئس الأنصار أن يكون الأمر فيهم وانكسر على الخزرج موقفهم بانشقاق الأوس (فقال الأنصار- أو بعض الأنصار- لا نبايع إلا علياً) [١]. ولا يخفى ما في إقحام كلمة (أو بعض الأنصار) في رواية الطبري.

فان الذي يتراءى لي، أن الأنصار- بعد أن انكسر عليهم الموقف، اخذوا ينادون بالبيعة لعلي بن أبي طالب.

ولم يكن أبو حفص، وهو يومذاك من أقوى من يدعوا إلى انعقاد البيعة لأبي بكر، يخشى منافسة سعد بن عبادة، بقدر ما كان يخشى أن يذكر لعلي اسم في هذا المجال ...فقد كان على علم بما بين الأوس والخزرج من خلاف وتنافس، وبما بين أنفسهم من خلاف وكان يعلم أن الأنصار لا يملكون موقفاً موحداً. ولكن إذا ما يئس الأنصار من إحراز منصب الإمامة خلافة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فما الذي

---

(١) الطبري، والكامل لابن اثير: ١: ١٢١ الطبعة الحجرية التي بهامشها مروج الذهب.

يمنعهم عن الاتجاه إلى بيعة الإمام بالخلافة، وليس ببعيد عنهم نص الغدير.

ولذلك يقول أبو حفص (عمر): (أما والله ما وجدنا فيما حضرنا امراً، هو أقوى من مبايعة أبي بكر. خشينا أن فارقنا القوم أن يحدثوا بعدنا بيعة، فإما أن نتابعهم على ما نرضى، وإما أن نخالفهم فيكون فيه فساد) [١].

ونقطع نحن أن البيعة التي كان يخشاها أبو حفص إن فارق القوم، ليست هي البيعة لسعد. فقد كان أسيد من الأوس، وبشير من الخزرج، والأوس جميعاً يكفيانه أمر سعد. وإنما كان يخشى أمر بيعة أخرى لا يرضاها، حسب تعبيره هو.

المهاجرون:

وإما المهاجرون، فرغم ما تقدم من موقفهم وميولهم، فقد فوجئوا بأمر البيعة لأبي بكر، عدا نفر قليل منهم، كما سيأتي تفصيل ذلك في استعراض الأحداث.

فلم يذكر المؤرخون، أن المهاجرين كانوا يحضرون

---

(١) مستند احمد ٢٩١، والطبري ١: ١٨٢٣ الطبعة الأوربية.

مجتمع السقيفة عندما بويع أبو بكر بالخلافة، عدا نفر قليل منهم. وإنما بادر الأوس إلى البيعة وبعض المهاجرين فيهم عمر بن الخطاب، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة الجراح، ثم أقبلت عشيرة أسلم إلى المدينة طلباً للكلأ، كما يقول الشيخ المفيد. فضاقت بهم السكك،على حد تعبير الطبري. فواجهت إقبال الناس على بيعة أبي بكر، فأقبلت على بيعة أبي بكر، فقوى جانب البيعة حينئذ. فكان يقول عمر بن الخطاب: (ما هو إلا أن رأيت أسلم فأيقنت بالنصر)[١].

الحزبان المتنافسان على السلطان:

ومن السذاجة في دراسة التاريخ، أن نعتقد أن ما حدث في يوم السقيفة من تطورات، وتبدلات في المواقف، وتحركات. حدث بصورة عفوية، ومن دون إعداد وتخطيط سابق.

فحينما نستقرئ أحداث هذا اليوم، وما جرى فيه من تجمع في السقيفة، وتشاحن في الكلام، نجد أن المدينة،

---

(١) الطبري: ١: ١٨٤٢ الطبعة الاوربية.

كانت تؤوي حين توفي النبيﷺ جماعتين متعارضتين، متنافستين على السلطان تخططان لإحراز منصب الخلافة، والإمامة على المسلمين بعد النبيﷺ.

وكان قوام الجماعة الأولى؛ الخليفة الأول أبا بكر، وأبا حفص عمر بن الخطاب، وأبا عبيدة الجراح، وعبد الرحمن بن عوف، وقوام الجماعة الثانية؛ سعد بن عبادة، والحباب بن المنذر، وجمع آخرين من الخزرج.

وكان أبو بكر مرشح الجماعة الأولى، بينما كان سعد بن عبادة مرشح الجماعة الثانية.

وكانت الجماعة الأولى تعمل باسم المهاجرين، بينما كانت الثانية، تريد أن تتولى هذا الأمر بعد رسول اللهﷺ باسم الأنصار.

ولم يكن لسائر المسلمين شان في هذا الأمر، حتى فوجئوا وهم بعد مأخوذون بوفاة النبيﷺ، بخلافة أبي بكر، وبأن الأمر قد تم له.

هذا إذا استثنينا بنو هاشم، الذين كانوا لا يشكون في أن هذا الأمر، سوف يكون لعلي بن أبي طالبعليه السلام. وبأن المسلمين لا يمكن أن يبتوا برأي، دون أن (يستشيروهم

ويأخذوا برأيهم). فانشغلوا بأمر تجهيز النبي صلى الله عليه وآله وسلم، حتى فوجئوا بانعقاد البيعة لأبي بكر، كما فوجئ المسلمون بذلك. ولنبدأ الآن باستعراض الأحداث.

اجتماع الأنصار:

لم يمض وقت طويل على إذاعة نبأ وفاة رسول الله، حتى اجتمع الأنصار في سقيفة بني ساعدة، لتعيين من يخلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الإمامة والولاية على المسلمين.ولسنا بحاجة إلى أن نقول: أن هذا الاجتماع لم يتم بمثل هذه السرعة، دون أن تنشط جماعة من الأنصار، لتجتمع الأنصار وتبت بأمر الخلافة في غياب المهاجرين، وليضعوا المهاجرين أمام الأمر الواقع.

ولسنا بحاجة إلى أن نقول: أن الجماعة كانت قد خططت من قبل هذا اليوم، واتفقت فيما بينها، على ترشيح (سعد بن عبادة) زعيم الخزرج لهذا الأمر. فقالوا: (نوليّ هذا الأمر بعد محمد سعد بن عبادة) [١].

وكان كل شيء جاهزاً، وقد اعد سعد لهذا اليوم كل ما

(١) الطبري: ١: ١٨٢٧.

يتطلبه من حزم وقوة. فقام خطيباً بين الأنصار فقال: (استبدوا بهذا الأمر من دون الناس، (ويعني بالناس المهاجرين) فانه لكم دون غيركم. فأجابوه باجمعهم: أن وفقت في الرأي، وأصبت في القول ولن نعدوا ما رأيت، نوليك هذا الأمر، فانك فينا مقنع، ولصالح المؤمنين رضى) [1]. إلا أنه لم يخف على سعد، وهو الزعيم الذي يرشح نفسه لمثل هذا المنصب، أن جبهة الأنصار ليست قوية، فهم في دخائل نفوسهم يرون أن قريش هم قوم النبي ﷺ، وأهله وأولى بسلطان النبي ﷺ وميراثه.

وكانت هذه نقطة ضعف في موقف الأنصار، وكان الأنصار بعد ذلك يتشكّلون من عشيرتين متنافستين على السلطة، كأشد ما يكون التنافس.

وتلك نقطة ضعف أخرى من جهة الأنصار- على أن (الخزرج) نفسها لم تصف له. فقد كان بشير بن سعد الخزرجي ينافسه على السلطان، ويحسده عليه، ولم يكن يخفى على سعد بن عبادة شيء من ذلك.

---

(١) الطبري: ١: ١٨٢٨.

فما استجابوا له باجمعهم، حتى حدث الاختلاف بينهم (فترادوا الكلام فيما بينهم، فقالوا: فان أبت مهاجرة قريش. وقالوا نحن المهاجرون وصحابة رسول الله ﷺ الأولون، ونحن عشيرته وأولياؤه، فعلام تنازعوننا هذا الأمر بعده؟ فقالت طائفة منهم فانا نقول إذن: منا أمير ومنكم أمير، ولن نرضى بدون هذا الأمر ابداً.

فقال سعد بن عبادة حين سمعها، هذا أول الوهن) [1].

وتلك نقطة الضعف الأولى في وجود الأنصار، فقد كان الأنصار يشعرون، بان مهاجرة قريش أقوى منهم وأولى بهذا الأمر، ولم يلجئوا إلى حل المشكلة بتعدد الأمراء، إلا عن هذا الشعور بالضعف والوهن. ولذلك قال سعد حينما سمع ذلك: هذا أول الوهن.

وسوف نرى أنّ سعداً مصيب في رأيه. فقد كان هذا الخوف عن مواجهة قريش من جانب الأنصار، حقاً أول الوهن الذي كان يخشاه. ثمّ توالت بعد ذلك على موقف الأنصار، وموقف سعد بالذات، نقاط الضعف والوهن.

---

(١) الطبري: ٠: ١٨٢٨– ١٨٢٩.

عيون الخليفة وأعوانه في السقيفة:

وكان عويم بن ساعدة، يراقب تطورات الموقف داخل السقيفة قبل أن يقدم أبو بكر وصحبه إلى السقيفة، فلما أن خطب سعد واستجاب له الناس قام فقال: (يا معشر الخزرج[١]؛ أن كان هذا الأمر فيكم دون قريش، فعرفونا بذلك وبرهنوا حتى نبايعكم عليه، وإن كان لهم دونكم فسلموا أليهم. فوالله ما هلك رسول الله، حتى عرفنا أن أبا بكر خليفته، حين أمره أن يصلي بالناس. فشتمته الأنصار وأخرجوه، فانطلق مسرعاً حتى التحق بأبي بكر) [٢].

قدوم الخليفة إلى السقيفة:

ولم يتخلف الخليفة عن اجتماع الأنصار كثيراً، فمضى مسرعاً ومعه عمر بن الخطاب إلى اجتماع الأنصار، يقول

(١) والخطاب هنا دقيق، فان عويم بن ساعدة يوحي إلى الأوس بهذه الكلمة ، أن الأمر ليس لهم على كل حال، وإنما الأمر أن تم، فهو للخزرج دونهم، وليس من سبب لان تقف الأوس في جانب الخزرج وتدافع عنها.

(٢) ابن أبي الحديد: ٦: ١٩.

الطبري: (فمضيا- أي أبو بكر وعمر- مسرعين نحوهم- أي نحو الأنصار — فلقيا أبا عبيدة الجراح، فتماشوا إليه ثلاثتهم، فلقيهم عاصم بن عدي، وعويم بن ساعدة، فقالا لهم: ارجعوا فانه لا يكون ما تريدون. فقالوا: لا نفعل فجاءوا وهم مجتمعون)[1] فأراد عمر أن يخطب فيهم، إلا أن أبا بكر منعه، لما كان يعرف من شدة عمر وخشونته، وتولى هو الموقف.

وكان عمر قد أعد من قبل لهذا الموقف كلاماً، فوجد أن أبا بكر قد استوفى كلما يريد أن يقوله هو في هذا الموقف في لين وبراعة فكان يقول عمر: (فما شيء كنت أردت أن أقوله، إلا وقد أتى به) [2].

التصادم بين الحزبين:

وعندما فرغ أبو بكر من الكلام، قام الحباب بن المنذر بن الجموح وكان خطيب الخزرج وقال: (يا معشر الأنصار؛ املكوا عليكم أمركم، فان الناس في فيئكم، ولن يجترئ

---

(١) الطبري: ١: ١٨٢٩.

(٢) الطبري: ١: ١٨٢٩- ١٨٤٠.

مجترئ، على خلافكم، ولن يصدر الناس إلا عن رأيكم انتم أهل العز والثروة...)[(١)] فرد عليه عمر بن الخطاب فقال: (من ذا ينازعنا سلطان محمد وإمارته، ونحن أولياؤه وعشيرته إلا مدل بباطل، أو متجانف لإثم أو متورط في هلكة) [(٢)].

فبادره الحباب بن المنذر بقوله: (يا معشر الأنصار؛ املكوا على أيديكم، ولا تسمعوا مقالة هذا وأصحابه، فيذهبوا بنصيبكم من هذا الأمر. فإن أبو عليكم ما سألتموه، فاجلوهم من البلاد، وتولوا عليهم هذه الأمور، فانتم والله أحق بهذا الأمر منهم، فانه بأسيافكم دان لهذا الدين من دان ممن لم يكن له دين.

أنا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب، أما والله لئن شئتم لنعيدنها جذعة) [(٣)]. فقال عمر: (إذن يقتلك الله).

قال: (إياك يقتل) [(٤)].

---

(١) نفس المصدر: ١: ١٨٤١ الطبعة الاوربية.

(٢) الطبري: ١: ١٨٤١ الطبعة الاوربية.

(٣) الطبري: ١: ١٨٤١.

(٤) الطبري: ١: ١٨٤١.

الانشقاق في صفوف الخزرج:

وترى أن الموقف كان إلى هنا بين الحزبين المتنافسين على الخلافة متوازن، لولا أن بشير بن سعد شق موقف الخزرج، وانحاز إلى جانب أبي بكر بن أبي قحافة.

وكان ذلك نقطة الضعف التي يخشاها سعد وجماعته.

يقول ابن أبي الحديد: (فلما رأى بشير بن سعد الخزرجي ما اجتمعت عليه الأنصار من تأمير سعد بن عبادة، وكان حاسداً له وكان من سادة الخزرج قام فقال [١]... والنص برواية الطبري:

أما والله لئن كنا أولي فضيلة في الجهاد، وسابقة في هذا الدين ما أردنا به إلا رضى ربنا، وطاعة نبينا، والكدح لأنفسنا، فما ينبغي به من الدنيا عرضاً فان الله ولي المنة بذلك علينا.

ألا أن محمداً من قريش، وقومه أحق به وأولى، وأيم الله لا يراني الله أنازعهم هذا الأمر أبداً، فاتقوا الله ولا تخالفونهم ولا تنازعونهم) [٢].

---

(١) ابن أبي الحديد: ٦: ٩ تحقيق ابن أبي الفض إبراهيم.

(٢) الطبري: ١: ١٨٤١- ١٨٤٢.

لا نبايع إلا علياً:

وقد أتضح وقتئذ لكل ذي عينين من الخزرج والأوس بعد موقف بشير، وهو من زعماء الخزرج، واندفاع بشير - كما سنجد - إلى مبايعة أبي بكر بالخلافة، وانشقاق الأوس، وفيهم أُسيد بن خضير، وهو أحد النقباء، كما يقول الطبري. . تبين أن الأنصار لن ينالوا بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخلافة والسلطان. إذن فلم لا يرجعون إلى علي ونص الغدير، والنصوص الأخرى ملؤ أسماعهم بعد . يقول الطبري وابن الأثير:

(فقال الأنصار- أو بعض الأنصار- لا نبايع إلا علياً) [1].

وفي غالب الظن، أن الأنصار كلهم، عدا المتحالفين مع الجماعة المنافسة لهم، توجهوا حينئذ إلى علي، ونادوا باسمه.

وفي غالب الظن، أن كلمة (أو بعض الأنصار) قد أقحمت في الرواية إقحاماً، لأغراض لا تخفى على القارئ.

فقام عبد الرحمن بن عوف، ليلطف الموقف الذي تأزم، بعد أن كاد أن يتم في صالح مرشحه فقال: يا معشر الأنصار؛

---

(١) الطبري: ١: ١٨١٨.وابن الاثير ١: ١٢٣ الطبعة التي بهامشها المروج.

وأن كنتم على فضل فليس فيكم مثل أبي بكر، وعمر، وعلي) [1] . فيذكر علياً لكسب الموقف لجبهة المهاجرين، ولكن بعد أن يذكر أبا بكر وعمر، ويقدمهما عليه.

فيقوم المنذر بن أرقم فيقول: (ما ندفع فضل من ذكرت، وان فيهم رجلاً لو طلب هذا الأمر، لم ينازعه فيه أحد. يعني علي بن أبي طالب) [2] .يقول عمر: (فكثر اللغط وارتفعت الأصوات) [3] .

وقد تأزم الموقف حقاً، بعد أن كاد أن يتم في صالح الخليفة الأول، وبعد أن هبطت كفة سعد بن عبادة بوضوح- ولم يعد للأنصار موقف موحد في ترشيح سعد...

ولكن أمر علي يختلف عن أمر سعد، فقد اتجه الأنصار كلهم أو بعضهم، إلى ترشيح علي للخلافة. يقول المنذر بن الأرقم: أن فيهم لرجلاً لو طلب هذا الأمر، لم ينازعه فيه أحد، يعني علي بن أبي طالب. ولم يكن علي ببعيد عن مجتمع

---

(١) اليعقوبي ٢: ١٢٣ ط بيروت.

(٢) نفس المصدر

(٣) مسند احمد: ٢٩١ وسيرة ابن هشام: ٤: ٢٢٩.

الأنصار، فهو في بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على بعد خطى منهم، شغله أمر تجهيز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن خوض المعركة.

وارتفعت الأصوات، وكثر اللغط، على حد تعبير عمر نفسه.

وأشفق عمر أن يخسر الموقف، ولم يكن خوفه هذه المرة من سعد فقد كفاه الأنصار أنفسهم أمره، وإنما كان خوفه من اتجاه الناس إلى علي، فكان يقول عمر بعد ذلك: (أما والله، ما وجدنا فيما حضرنا أمراً هو أقوى من مبايعة أبي بكر، خشينا إن فارقنا القوم ولم تكن بيعة، أن يحدثوا بعدنا بيعة، فأما أن نتابعهم على ما لا نرضى، وأما أن نخالفهم فيكون فيه فساد) [١].

وواضح أن البيعة التي كان لا يرضاها أبو حفص، لم تكن بيعة سعد، وإنما كانت بيعة أخرى. كان يخشى أن ترك القوم من دون بيعة أن يحدثوها، فإما أن يتابعهم فيها على ما يرضى، وإما أن يخالفهم بعد انعقاد البيعة فيكون فيه فساد.

---

(١) مسند احمد: ٢٩١ والطبري: ١: ١٨٢٣.

البيعة لأبي بكر:

فلما أوشك الموقف أن ينقلب، وكثر اللغط وارتفعت الأصوات، وقال الأنصار، أو بعضهم- لا نبايع إلا علياً، لم يجد أبو حفص من بديل، إلا أن يجازف فيبايع أبا بكر في هذا الجو الصاخب.

يقول عمر: (فكثر اللغط وارتفعت الأصوات) [١]. (حتى تخوفت الاختلاف، فقلت أبسط يدك يا أبا بكر) [٢].

الجبهة المعارضة لسعد بن عبادة تبايع:

ولقد كان الموقف حرجاً حقاً، وبيعة أبي بكر في مثل هذا الحال مجازفة، لا يقدم عليها إلا أبو حفص.

وقد وجد بشير الفرصة التي كان يطلبها، لكي يحول بين سعد والإمارة، فبادر قبل عمر وأبي عبيدة إلى البيعة.

وبرزت هذه المناقشة القديمة بين الأوس والخزرج. حيث بادر المناوؤن للخزرج من الأوس إلى البيعة، لئلا يبقى لسعد بعد مطمع في هذا الأمر. يقول الطبري:

---

(١) نفس المصدر: ١: ٢٩١.

(٢) ابن هشام :٤ :٢٢٩.

(فلما ذهب- أي عمر وأبو عبيدة- ليبايعاه، سبقهما إليه بشير بن سعد فبايعه.

فناداه الحباب بن المنذر:

يا بشير بن سعد عققت عقاق، إلى ما أحوجك ما صنعت؟

أنفست على ابن عمك الإمارة؟

فقال: لا والله، ولكن كرهت أن انزع قوماً حقاً جعله الله لهم.

ولما رأت الأوس ما صنع بشير بن سعد، وما تدعوا إليه قريش، وما تطلب الخزرج من تأمير سعد بن عبادة، قال بعضهم لبعض، وفيهم أسيد بن خضير، وكان أحد النقباء: والله لئن وليتها الخزرج عليكم مرة، لا زالت لهم عليكم بذلك الفضيلة، ولا جعلوا لكم فيها نصيباً أبداً قوموا فبايعوا أبا بكر. فقاموا إليه فبايعوه، فانكسر على سعد بن عبادة وعلى الخزرج، ما كانوا أجمعوا له من أمرهم) [١].

البطش بالجبهة المعارضة:

(فوثب رجل من الأنصار (حباب بن المنذر)فقال: أنا

---

(١) الطبري: ١: ١٨٤٢- ١٨٤٣.

جـذيلها المحكـك، وعـذيقها المرجـب، فاخـذ ووطـيء فـي بطنه، ودسوا في فيه التراب) [(١)].

وفي رواية أخرى للطبري:

(لمـا قـام الحبـاب بـن المنـذر، وانتضـى سـيفه، وقـال: أنـا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب، أنا أبـو شـبل فـي عرينـه الأسد، يعزى إلي الأسـد، فخامله عمـر فضـرب يـده،، فنـدر السيف، فأخذه ثم وثب على سعد ووثبوا على سعد) [(٢)].

قدوم (اسلم) إلى المدينة:

ورغم أن الأوس أقبلت على بيعة أبي بكر، إلا أنه لم يكن جانب الخليفة قوياً بعد.

فان الخزرج كانـت قـد أجمعـت علـى بيعـة سـعد – كمـا يقـول الطبـري- ولا تشـير النصـوص إلـى أن الأوس أقبلـت جميعها على مبايعة الخليفة... فان الطبري يقول: (قال بعضـهم لبعض وفيهم أسيد بن خضير: لئن وليتها الخزرج) وقـد سـبق في رواية الطبري نفسه، أن الأنصار كلهم أو بعضـهم نـادوا لا

(١) ابن أبي الحديد: ٦: ٤ تحقيق أبو الفضل إبراهيم.

(٢) الطبري: ١: ١٨٤٤- ١٨٤٥.

نبايع إلا علياً.

فلم يكن جانب أبي بكر قوياً إذن، رغم أن بشير من الخزرج، وأسيد وجماعته من الأوس، أسندوا موقف أبي بكر تماماً وبايعوا الخليفة.

غير أن قدوم قبيلة (أسلم) إلى المدينة، غيّر الموقف تماماً.

فقد جاءت أسلم إلى المدينة، لتمتار، كما يقول الشيخ المفيد ولسنا نعلم على التحديد، كيف توجهت(أسلم) إلى البيعة في ذلك الجو الصاخب في المدينة،غير أنها بايعت أبا بكر على كل حال، وأقبلت بجمعها على بيعة أبي بكر- يقول ابن الأثير:

(وجاءت أسلم فبايعت، فقوي أبو بكر بهم وبايع الناس بعد) [(١)]. يقول الطبري: (إن أسلم أقبلت بجماعتها حتى تضايقت بهم السكك، فبايعوا أبا بكر. فكان عمر يقول: ما هو إلا أن رأيت اسلم، فأيقنت بالنصر) [(٢)].

---

(١) ابن الاثير: ٢: ١٢٦.

(٢) الطبري: ١: ١٨٤٢.

البطش بسعد بن عبادة:

فأقبل الناس من كل جانب يبايعون أبا بكر، وكادوا يطأوون سعد بن عبادة.

فقال ناس من أصحاب سعد: اتقوا سعداً لاتطؤوه.

فقال عمر: اقتلوه قتله الله.

ثم قام على رأسه فقال: لقد هممت أن اطأك، حتى تند عضوك.

فاخذ سعد بلحية عمر، فقال عمر: والله لو حصصت منه شعرة ما رجعت وفي فيك واضحة.

فقال أبا بكر: مهلاً يا عمر. الرفق هنا أبلغ، فاعرض عنه عمر.

وقال سعد: والله لو أن بي قوة ما أقوى على النهوض، لسمعت مني في أقطارها وسككها، زئيراً يحجزك وأصحابك، أما والله اذاً لألحقتك بقوم كنت فيهم تابعاً غير متبوع، احملوني من هذا المكان. فحملوه فادخلوه داره وترك أياماً.

ثم بعث إليه أن اقبل فبايع، فقد بايع الناس وتابع قومك فقال: أما والله حتى أرميكم ما في كنانتي من نبلي، وأخضب سنان رمحي وأضربكم بسيفي، ما ملكته يدي، وأقاتلكم

بأهل بيتي ومن أطاعني في قومي، فلا افعل. وأيم الله لو أن الجن اجتمعت لكم مع الإنس ما بايعتكم، حتى أعرض على ربي واعلم ما حسابي.

فلما أتى أبو بكر بذلك، قال له عمر لا تدعه حتى يبايع.

فقال له بشير بن سعد: أنه قد لج، وأبى، وليس بمبايعكم حتى يقتل وليس بمقتول، حتى يقتل معه ولده و أهل بيته، وطائفة من عشيرته، فاتركوه فليس تركه بضاركم، إنما هو رجل وأحد. فتركوه وقبلوا مشورة بشير بن سعد، واستنصحوه لما بدا لهم منه.

فكان سعد لا يصلي بصلاتهم، ولا يجمع معهم، ويحج ولا يفيض معهم بافاضتهم، فلم يزل كذلك حتى هلك أبو بكر) [١].

أبو بكر يزف إلى مسجد رسول الله (ص):

فلما بويع أبو بكر، أقبلت الجماعة التي تبايعه، تزفه زفاً إلى مسجد رسول الله ﷺ فبايعه الناس، حتى امسى، وشغلوا

---

(١) الطبري: ١: ١٨٤٢– ١٨٤٤.

عن دفن رسول الله ﷺ حتى كانت ليلة الثلاثاء [(١)].

(وكان عمر يومئذ؛ محتجزاً يهرول بين يدي أبي بكر وهو في طريقه إلى مسجد رسول الله ﷺ. ويقول: ألا أن الناس قد بايعوا أبا بكر. فجاء أبو بكر حتى جلس على منبر رسول الله ﷺ)[(٢)].

الإمام منهمك في تجهيز رسول اللّه (ص):

وفي هذا الجو الصاخب الملتهب، كان علي عليه السلام في شغل شاغل عن ذلك، بأمر تجهيز رسول الله ﷺ وتغسيله وتكفينة.

وكان الذين يتولون غسل رسول الله ﷺ،هم برواية ابن عباس؛ علي بن أبي طالب، والعباس وقثم بن العباس، وأسامة بن زيد وشقران مولى رسول الله ﷺ[(٣)]. **وكان معه في البيت الزبير وطلحة وعامة بني هاشم، ورهط من الأنصار والمهاجرين.**

---

(١) الرياض النضرة: ١: ١٦٤ وتاريخ الخميس : ١: ١٨٨.

(٢) ابن أبي الحديد:٢ : ٥٦.

(٣) الطبري: ١: ١٨٢٠.

عم رسول اللّه (ص) يبايع ابن عم رسول اللّه (ص):

ولم يكن من رأي الإمام، أن يترك أمر الجثمان الطاهر ليخوض مع الخائضين معركة الخلافة.

إلا أن العباس عم النبي ﷺ، كان من رأيه أن يبادر فيبايع علياً بالخلافة. فيقال أن عم رسول الله ﷺ، بايع ابن عم رسول الله ﷺ فلا يختلف عليه أحد.

ففي رواية ابن سعد في الطبقات:

(لما توفي رسول الله قال العباس: يا علي قم حتى ابايعك ومن حضر، فان هذا الأمر إن كان لم يرد مثله، والأمر في أيدينا.

فقال علي: وأحد؟

يعني : أيطمع فيه غيرنا.

فقال العباس: أظن والله سيكون) [١].

وفي رواية ابن قتيبة:

(أن العباس قال لعلي: ابسط يدك أبايعك. فيقال عم رسول الله بايع ابن عم رسول الله، ويبايع أهل بيتك، فان هذا الأمر

---

(١) الطبقات لابن سعد ٢: ٢٤٦ دار صادر.

إذا كان لم يقبل) [١] ويروي ابن عبد ربه في العقد، أن العباس كان يعاتب علياً بعد ذلك فيقول له:

(وأشرت عليك بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أن تعاجل في الأمر فأبيت) [٢].

غير أن علياً عليه السلام لم يكن من رأيه ذلك، مهما كان من إلحاح العباس. (والحق أن العباس لم يكن مصيباً في رأيه، ولا محقاً في لومه، فان الرسول إذا كان قد رشح ابن عمه لولاية الأمر من بعده، كما يعتقد بذلك طائفة من المسلمين، فالبيعة أو عدمها، لم تكن بمغيرة من ذلك الحق المنصوص عليه شيئاً، لو كان المسلمون يريدون أن يأخذوا بكل ما جاء به الرسول. وان كان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قد ترك أمته هملاً، كما تذهب إليه طائفة أخرى من المسلمين، فلم يكن من الصواب أن يغصبوا من المسلمين حتى الانتخاب.

واياً كان الأمر، فان علياً آنذاك؛ لو كان اخذ بنصيحة عمه

---

(١) الإمامة والسياسة لابن قتيبة : ١: ٤.

(٢) العقد الفريد: ٢: ٧٤.

لقيل في أنها فلتة، كما قيل في بيعة أبي بكر أنها فلتة) [(١)].

مفاجأة بني هاشم بأمر البيعة:

وبينما كان علي والعباس، وبنو هاشم وطلحة والزبير، ورهط من الأنصار والمهاجرين في بيت رسول الله، سمعوا ضجة تكبير، وكان القوم حينئذ قد نهوا بيعة أبي بكر، وقدموا ومعهم الخليفة إلى مسجد رسول صلى الله عليه وآله وسلم.

فسمع علي التكبير.

فقال: ما هذا؟

فقال العباس: هذا ما دعوتك إليه فأبيت عليّ.

فقال علي: أيكون هذا [(٢)]؟

يقول البراء بن عازب:

(لم أزل لبني هاشم محباً، فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، تخوفت أن تتمالأ قريش على إخراج هذا الأمر عن بني هاشم، فأخذني ما يأخذ الدالة العجول) [(٣)].

---

(١) السيد مرتضى العسكري.

(٢) الطبقات لابن سعد ٢: ٢٤٦- ٢٤٧.

(٣) ابن أبي الحديد:٢: ٥١.

فلما أن استتب الأمر لأبي بكر، (جاء البراء بن عازب، فضرب الباب على بني هاشم وقال: يا معشر بني هاشم ، بويع أبو بكر.

فقال بعضهم: ما كان المسلمون يحدثون حدثاً نغيب عنه، ونحن أولى بمحمد.

فقال العباس: فعلوها ورب الكعبة) [١] .

الهجوم على دار (ع) علي وإرغام بني هاشم على البيعة:

يقول ابن قتيبة:

(إن أبا بكر تفقد قوماً تخلفوا عن بيعته عند علي كرم الله وجهه، فبعث إليهم عمر، فجاء فناداهم وهم في دار علي، فأبوا أن يخرجوا، فدعا بالحطب، وقال: والذي نفس عمر بيده، لتخرجن أو لأحرقنها على من فيها.

فقيل له: يا أبا حفص؛ أن فيها فاطمة.

فقال: وإن) [٢].

وفي رواية أخرى قال عمر:

---

(١) اليعقوبي:٢: ١٢٤ دار الصادر.

(٢) الإمامة والسياسة لابن قتيبة:١ :١٢.

(والله لأحرقن عليكم، أو لتخرجن إلى البيعة) [(١)].

الصديقة الزهراء (ع) تهدد بالدعاء:

يقول اليعقوبي: (وبلغ أبا بكر وعمر، أن جماعة من المهاجرين والأنصار، قد اجتمعوا مع علي بن أبي طالب عليه السلام في منزل فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. فأتوا في جماعة حتى هجموا على الدار، ودخلوا الدار فخرجت فاطمة فقالت: والله لتخرجن، أو لأكشفن شعري، ولأعجّنّ إلى الله، فخرجوا وخرج من في الدار) [(٢)].

وفي رواية ابن أبي الحديد:

(وخرجت فاطمة (ع) تبكي وتصيح) [(٣)].

الزبير وطلحة يعارضان البيعة لأبي بكر ويقاومان:

يقول ابن الأثير: وتخلف علي وبنو هاشم ، والزبير وطلحة عن البيعة.

وقال الزبير: لا اغمد سيفاً حتى يبايع علي.

---

(١) الطبري ١: ١٨١٨.

(٢) اليعقوبي:٢ :١٢٦.

(٣) ابن أبي الحديد: ٤: ٥٦.

فقال عمر: خذوا سيفه واضربوا به الحجر [١].

وفي رواية الطبري:

(أتى عمر بن الخطاب منزل علي، وفيه طلحة والزبير ورجال من المهاجرين، فقال: والله لأحرقن عليكم، أو لتخرجن للبيعة.

فخرج عليه الزبير مصلتاً بالسيف، فعثر فسقط السيف من يده، فوثبوا عليه فاخذوه) [٢].

حمل الإمام والزبير قسراً إلى البيعة:

يقول ابن أبي الحديد:

(فقال عمر للزبير: ما هذا السيف؟ فقال نبايع علياً. فاخترطه عمر، ثم اخذ بيد الزبير، فأقامه ثم رفعه وقال: يا خالد دونك فامسكه. ثم قال لعلي: قم فبايع لأبي بكر. فتلكأ واحتبس.

فاخذ بيده فقال: قم. فأبى أن يقوم، فحمله ودفعه كما دفع الزبير فأخرجه.

---

(١) ابن الاثير:١ :١٢٤ بهامشه مروج الذهب.

(٢) الطبري: ١: ١٨١٨.

ورأت فاطمة ما صنع بهما، فقامت على باب الحجرة وقالت: يا أبا بكر ما أسرع ما أغرتم على بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، والله لا أكلم عمر حتى ألقى الله) [١].

علي (ع) يواجه أبا بكر:

يقول ابن قتيبة:

ثم أن علياً كرم الله وجه، أتى به إلى أبي بكر وهو يقول:

(أنا عبد الله وأخو رسول الله). فقيل له: بايع أبا بكر. فقال: أنا أحق بهذا الأمر منكم. لا أبايعكم، وأنتم أولى بالبيعة لي، أخذتم هذا الأمر من الأنصار، واحتججتم عليهم بالقرابة من النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وتأخذوه منا أهل البيت غصباً.

ألستم زعمتم للأنصار، أنكم أولى بهذا الأمر منهم، فأعطوكم المقادة وسلموا اليكم الإمارة، فإذن؛ احتج عليكم بمثل ما احتججتم على الأنصار. نحن أولى برسول الله حياً وميتاً، فانصفوا إن كنتم تؤمنون، وإلا فبوؤا بالظلم وأنتم تعلمون [٢].

---

(١) ابن أبي الحديد: ٢: ٥٧.

(٢) الإمامة والسياسة:١ :١١ طبعة مصطفى محمد.

جزع الأنصار والمهاجرين عن التخلف عن بيعة علي (ع):

وكذلك استتب الأمر لأبي بكر،في جو صاخب ملتهب، وبالبطش والإرغام، دون استشارة أهل الحل والعقد من المهاجرين، وإنما جعلوهم أمام أمر واقع وأرغموا على البيعة.

(فغضب رجال من المهاجرين في بيعة أبي بكر بغير مشورة) [(١)]

(ولم يكن المهاجرون والأنصار-يشكون في أن هذا الأمر لعلي) [(٢)]

يقول الزبير بن البكار:

(وكان عامة المهاجرين وجل الأنصار، لا يشكون أن علياً هو صاحب الأمر بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) [(٣)].

إلا أن جو السقيفة الصاخب، وما كان من تنافس بين المهاجرين والأنصار، وبين الأنصار أنفسهم، ثم إقبال أسلم على البيعة، وتجمعها الغفير حيث ضاقت بهم السكك، كما

---

(١) ابن أبي الحديد: ٢: ٥٠.

(٢) اليعقوبي: ٢: ١٢٤.

(٣) ابن أبي الحديد: ٦: ٢١.

يقول الطبري. والتدابير الحازمة التي كان أعدها الشيخان من قبل لهذا الموقف، كان قد أنسى الناس ما كان من أمر علي، وعهد النبي إليه في غدير خم.

وليس من ريب أن للسلوك والعقل الجمعي، الذي كان يهيمن على الجمهور يوم وفاة النبي ﷺ، سيما بعد أن انشقت كلمة الخزرج، وأقبلت الأوس على البيعة، إمعاناً في الكيد لسعد، وأقبلت أسلم بقضها وقضيضها. أقول: كان لعامل السلوك الجمعي، أثره الكبير في صرف جماهير المهاجرين والأنصار، عن التفكير في أمر علي وحقه في هذا الأمر.

وليس من شك؛ في أن أولئك قد ندموا بعد أن انعقدت البيعة لأبي بكر، وبعد أن ذكرتهم الصديقة بحق بعلها، وذكرهم علي بهذا الأمر، ولكن بعد أن فات الأوان.

يقول ابن أبي الحديد:

(لما بويع أبو بكر، واستقر أمره، ندم قوم كثير من الأنصار على بيعته، ولام بعضهم بعضاً، وذكروا علي بن أبي طالب، وهتفوا باسمه وأنه في داره لم يخرج أليهم، وجزع لذلك

المهاجرون، وكثر في ذلك الكلام) [(١)].

وكان يقول بشير بن سعد الأنصاري لعلي:

(لو كان هذا الكلام سمعته الأنصار منك يا علي قبل بيعتها لأبي بكر، ما اختلفت عليك) [(٢)].

موقف أبي ذر وخالد بن سعيد وآخرون من الصحابة:

كان أبو ذر غائباً حينما توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقدم المدينة وقد ولي أبو بكر، فاستنكر أبعاد علي عن هذا الأمر، فقال:

(أصبتم قناعة وتركتم قرابة، لو جعلتهم هذا الأمر في بيت نبيكم، لما اختلف عليكم اثنان) [(٣)].

وكان خالد بن سعيد غائباً أيضاً، فقدم المدينة فأتى علياً فقال: (هلم أبايعك فوالله ما في الناس أحد أولى بمقام محمد منك. واجتمع جماعة إلى علي بن أبي طالب، يدعونه إلى

---

(١) ابن أبي الحديد:٦: ٢٣.

(٢) الإمامة والسياسة:١: ١٢.

(٣) ابن أبي الحديد:٦: ١٣.

البيعة له، فقال لهم: اغدوا علي محدقين الرؤوس، فلم يغد عليه إلا ثلاثة نفر) [١].

وكان بطش أبي حفص ومن معه بمعارضي البيعة، من أهم عوامل ابتعاد الناس عن علي، رغم أنهم كانوا قد جزعوا من تخلفهم عن البيعة.

المتخلفون عن البيعة:

وقد تخلف عن البيعة جمع كثير من الصحابة، رغم الشدة التي كان يستعملها أبو حفص ورفقائه في اخذ البيعة. فيقول اليعقوبي: (وتخلف عن بيعة أبي بكر قوم من المهاجرين والأنصار، ومالوا مع علي بن أبي طالب، منهم العباس بن عبد المطلب، والفضل بن العباس، والزبير بن العوام، وخالد بن سعيد، والمقداد بن عمرو، وسلمان الفارسي، وأبو ذر، وعمار بن ياسر، والبراءة بن عازب، وأبي بن كعب) [٢].

كما تخلف عن البيعة خزيمة بن ثابت، وفروة بن عمر

---

(١) اليعقوبي ٢: ١٢٦.

(٢) اليعقوبي:٢: ١٢٤.

الأنصاري، وآخرون تحصيهم كتب التاريخ والحديث، تخلفوا عن البيعة، حتى أن أرغموا على البيعة.

تخلف علي (ع) وبني هاشم والزبير عن البيعة:

(وروى معمر عن الزهري، عن عروة عن عائشة، أنه كان لعلي وجه من الناس في حياة فاطمة، فلما توفيت فاطمة، انصرفت وجوه الناس من علي، فمكثت فاطمة ستة أشهر بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم توفيت.

قال معمر (راوي الحديث): فقال رجل: أفلم يبايعه علي ستة اشهر؟ قال: لا، ولا أحد من بني هاشم حتى بايعه علي) [(١)]. ويقول ابن الأثير:

والصحيح أن أمير المؤمنين، ما بايع إلا بعد ستة اشهر) [(٢)].

موقف العباس بن عبد المطلب من أبي بكر:

ولما وجد أبو بكر أن من بني هاشم، وفيهم علي والعباس، ورهطاً من الأنصار والمهاجرين، يمتنعون عن

---

(١) الطبري:١: ١٨٢٥.

(٢) ابن الاثير:١: ١٢٤ وروى اليعقوبي ما يقرب من هذا المضمون في ٢: ١٢٦ من تاريخه.

البيعة. بعث إلى عمر بن الخطاب وأبي عبيدة الجراح، والمغيرة بن شعبة. فقال: ما الرأي. قالوا: الرأي أن تلاقي العباس بن عبد المطلب، فتجعل له في هذا الأمر نصيباً يكون له ولعقبه من بعد، فتقطعون به ناحية علي بن أبي طالب حجة لكم على علي إذا مال معكم. فانطلق أبو بكر وعمر وأبو عبيدة الجراح والمغيرة، حتى دخلوا على العباس ليلاً. فحمد أبو بكر الله وأثنى عليه، فقال: أن الله بعث محمداً نبياً، وللمؤمنين ولياً، فمن عليهم أن يكون بين أظهرهم، حتى اختار له ما عنده. فخلى على الناس اموراً ليختاروا لأنفسهم في مصلحتهم مشفقين، فاختاروني عليهم ولياً، ولأمورهم راعياً. فوليت ذلك وما أخاف بعون الله وتسديده وهناً، ولا حيرة، ولا جبناً، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب. وما انفك يبلغني عن طاعن، يقول الخلاف على عامة المسلمين، يتخذكم ملجأ فتكون حصنه المنيع وخطبه البديع. فأما دخلتم مع الناس فيما اجتمعوا عليه، وإما صرفتموهم عما مالوا إليه، ولقد جئناك ونحن نريد أن نجعل لك في هذا الأمر نصيباً، يكون لك ويكون لمن بعدك من عقبك. إذ كنت عم رسول الله، وان كان الناس قد رأوا مكانك ومكان صاحبك،

وعلى رسلكم بني هاشم، فان رسول الله منا ومنكم.

فقال عمر بن الخطاب: أي والله، وأخرى إنا لم نأتكم لحاجة اليكم، ولكن كرهاً أن يكون الطعن فيما اجتمع عليه المسلمون منكم، فيتفاقم الخطب بكم وبهم فانظروا لأنفسكم).

فحمد الله العباس وأثني عليه وقال: إن الله بعث محمداً كما وصفت نبياً، وللمؤمنين ولياً، فمن على أمته به حتى قبضه الله إليه. فخلى على المسلمين أمورهم، ليختاروا لأنفسهم مصيبين الحق لا مائلين لزيغ الهوى، فان كنت برسول الله محقاً أخذت، وإن كنت بالمؤمنين فنحن منهم، فما تقدمنا في أمرك فرضاً، ولا حللنا وسطاً، ولا برحنا سخطاً. وإن كان هذا الأمر إنما وجب لك بالمؤمنين، فما وجب إذ كنا كارهين.

ما أبعد قولك من أنهم ضغنوا عليك، من قولك أنهم اختاروك ومالوا اليك. وما أبعد تسميتك بخليفة رسول الله، من قولك خلى على الناس أمورهم ليختاروا، فاختاروك.

فأما ما قلت انك تجعله لي، فان كان حقاً للمؤمنين، فليس لك أن تحكم فيه، وإن كان لنا، فلا نرضى ببعضه دون بعض.

وعلى رسلك، فان رسول الله من شجرة نحن أغصانها، وانتم جيرانها، فخرجوا من عنده) [١].

خاتمة المطاف:

تلك كانت صورة مصغرة عن بيعة السقيفة. استعرضناها بامانة وتحفظ، لنعرف موضع الإجماع أو الشورى منها.

فهل يصح بعد أن نقول: أن البيعة قد تمت عن إجماع الأمة؟ أم هل يمكن أن يدعي أحد، أن البيعة تمت عن مشورة أهل الحل والعقد والرأي من المسلمين؟ وقد تخلف عن البيعة بنو هاشم وفيهم علي والعباس. وتخلف عنها الزبير، وطلحة، وسلمان، والمقداد، وعمار وأبو ذر وغيرهم، ممن تخلف عن البيعة ولم يرض بها، وكان يميل كل الميل إلى ابن أبي طالب.

وحق أن هؤلاء جميعاً وغيرهم بايعوه أخيراً، وإن الأمة انقادت معه كحاكم بيده الأمر والنهي، وأتمر أولئك جميعاً وغيرهم بأمره في الحرب والسلم وفي الشدة والرخاء؟

وكانت الأموال تجبى إليه وبرأيه يوزع هذا المال، واليه

(١) اليعقوبي:٢: ١٢٦ دار صادر.

ترجع أزمة أمور الناس جميعاً.

لكننا نتساءل: هل استجاب الناس جميعاً، وفيهم أقطاب المعارضة، الذين كانوا يميلون إلى علي من خيار الصحابة وكبرائهم، وممن حضروا بدراً وأحد والبيعتين جميعاً، وفيهم سعد بن عبادة ومن كان يمهد لإمارته من الخزرج؟ .. هل استجاب هؤلاء وغيرهم لبيعة الخليفة عن رضا، أم أنهم اكرهوا على ذلك إكراهاً، وأرغموا عليهم اشد الإرغام وأقساه، ووجدوا أنفسهم أمام أمر قد وقع ولا سبيل لتبديله وتغييره إلا بفساد يستطير شره، وفتنة لا يعرف عاقبتها غير الله.

فهل كانت بيعة علي والزبير وعمار وبني هاشم، والعباس وغيرهم مما كانوا يرون أن هذا الحق لعلي بن أبي طالب، حقاً، عن رضى....؟

صحيح أنهم بايعوا جميعاً، وأنهم أطاعوا جميعاً، وتعاملوا مع الخليفة كما يتعاملون مع ولي الأمر، إلا أن ذلك ليس دليلاً على أنهم رضوا بذلك، واعترفوا بخلافة أبي بكر عن رضى ورغبة.

ولم نستعرض نحن أحداث السقيفة بهذا الشكل، ولم نقف هذه الوقفة الطويلة عند أحداث هذا اليوم، لنقول إن

الذين كانوا يعارضون البيعة، لم يستجيبوا لأمر البيعة بعد ذلك إلا بالإكراه والقوة، أو خوفاً من وقوع الفتنة والشر بين المسلمين، ولا نشك أن الذي كان يقعد علياً عن المطالبة بحقه في هذا الأمر، كان هو مخافة وقوع الفتنة والشر بين المسلمين.

وسواد المسلمين الذين بايعوا أبا بكر يوم السقيفة، لم يبايعوا عن شورى ورأي، وإنما اندفعوا لمبايعة الخليفة، في سلوك جماهيري لا شك أن هناك من كان يخطط له ويمهد، ولم يحدث عفواً وإنما حدث عن تخطيط سابق وتدبير وتفكير مسبقين، فان كانت بيعة الأكثرية من المسلمين، وبذلك الشكل الذي استعرضناه في السقيفة سنداً لشرعية الخلافة، فليس لنا من مناقشة، وإما أن كان (إجماع الأمة) أو (الشورى)، هو المستند لشرعية البيعة، فان الشورى لم تتحقق مطلقاً لا في ذلك اليوم ولا بعده، وإجماع الأمة على الانقياد للخليفة ومبايعته لم تتم إلا بالإكراه والقوة، أو مخافة وقوع الشر.

فان كان إجماع الأمة على الانقياد والاستسلام على كل حال، وبأية صورة سنداً لشرعية البيعة والخلافة... فان كل

الحكومات التي تتولى الأمر، تملك عادة من القوة ما تخضع بـه أقطـاب المعارضـة وتسـكتهم وتضـطرهم إلـى الانقيـاد والطاعة.

فان كان مثل هذا الإجماع يعتبر سنداً لشرعية الإمارة، فان هذه الحكومات جميعاً قائمـة علـى أسـاس شـرعي صـحيح، وتتمتع بحق الولاية الشرعية.

أمـا إذا كـان الإجمـاع، لا يتحقـق إلا عـن رضـى الأمـة ورغبتهـا واسـتجابتها الحقيقيـة، ولا تتحقـق الشـورى إلا عـن مشورة أهل الرأي والحل والعقـد، فانـا نشـك كـل الشـك، أن يكون اجتماع السقيفة وما تترتـب عليـه بعـد ذلـك، قـد حقـق هذه الغاية.

فهل يجد القارئ خلال الأحداث التي استعرضـناها قريبـاً عن البيعة، أثراً للتفاهم والتشاور بين المسـلمين، واتفاقـاً علـى رأي في مثل هذه المسالة المصيرية في حياة المسلمين؟!

أم بعكس ذلك تماماً، يجد أن الخزرج كانت قد أجمعت أمرها على تأمير سعد بن عبادة.

وأن الأنصار كلهم، أو بعضـهم، بعـد أن فشـلت المحاولـة في تامير سـعد... نـادوا لا نبـايع إلا عليـاً. وأن طلحـة والزبيـر،

ذهبا غاضبين مما حدث في السقيفة إلى بيت علي، وان الزبير اخترط سيفه داعياً إلى بيعة علي، وأن حباب بن المنذر انتضى سيفه دفاعاً عن سعد، وأن رجالاً من المهاجرين غضبوا، لأن البيعة تمت من دون مشورتهم. وان العباس كان يلح على علي أن يبسط يده ليبايعه، فلم يجبه الإمام لئلا تكون البيعة في غياب المسلمين.

وأن عمر بن الخطاب، هاجم دار علي ليرغم علياً والعباس والزبير على البيعة، وأن عمر أبا حفص، قام على راس سعد وقال: لقد هممت أن اطأك، فاخذ سعد بلحية عمر. فقال له عمر: والله لو حصصت منها شعرة ما رجعت وفي فيك واضحة.

وأن المهاجرين والأنصار، جزعوا جزعاً شديداً عن التخلف عن بيعة علي.

وأن زيد ابن البكار كان يقول: كان عامة المهاجرين، وجل الأنصار، لا يشكون أن علياً هو صاحب هذا الأمر بعد رسول الله.

وأن أبا ذر الذي لم تقل الغبراء، ولم تظل الخضراء على ذي لهجة، أصدق منه، كان يقول: قد أصبتم قناعة، وتركتم

قرابة.

فهل يكون هذا من الشورى؟

فلتة وقى الله شرها المسلمين:

وليس من موضع خلاف، أن بيعة أبي بكر لم تكن عن إجماع المسلمين ولا عن شورى، وإنما كانت فلتة وقى الله شرها يقول الطبري:

إن عمر بن الخطاب خطب يوماً فقال: (فلا يَغُرَنّ امرءاً أن يقول: أن بيعة أبي بكر كانت فلتة، فقد كانت كذلك غير أن الله وقى شرها) [(١)].

ويروي ابن أبي الحديد عن أبي بكر نفسه أنه خطب فقال: (إن بيعتي كانت فلتة وقى الله شرها وخشيت الفتنة) [(٢)].

ولم نكن بحاجة إلى أن نقف هذا الموقف الطويل كله من السقيفة إلا لنرد على أولئك الذين يناقشون في بديهات التاريخ. وإلا فلا يرتاب أحد يقرأ التاريخ، أن بيعة الخليفة، كانت حدثاً خطيراً من أحداث التاريخ الإسلامي، وقى الله

---

(١) الطبري:١: ١٨٢٢.

(٢) ابن أبي الحديد:٢: ٥٠.

المسلمين أثاره وتبعاته. ولولا حكمة علي عليه السلام، وحرصه الشديد على المحافظة على كلمة التوحيد، لتغير وجه التاريخ الإسلامي.

فلو كان علي عليه السلام قد أذن أن يبايعه العباس يومئذ، وأن يبايعه بنو هاشم، ومن يميل إليه من المهاجرين والأنصار، لانشقت كلمة المسلمين يومذاك انشقاقاً لا يقبل الالتئام بعد. ولولا أنه عليه السلام زجر أبا سفيان وطرده أشد طردة، لكانت تقع فتنة كأشد ما تكون بين المسلمين... يقول الطبري : (لما اجتمع الناس على بيعة أبي بكر، أقبل أبو سفيان وهو يقول: والله أني لأرى عجاجة لا يطفئها إلا دم. يا آل عبد مناف فيم أبو بكر من أموركم. أين المستضعفان؟ أين الأذلان علي والعباس؟ وقال: أبا حسن ابسط يدك أبايعك، فزجره علي وقال: إنك والله ما أردت بهذه إلا فتنة، وإنك والله طالما بغيت للإسلام شراً) [1].

وفي رواية أخرى للطبري: قال أبو سفيان لعلي: (ما بال هذا الأمر في أقل حي من قريش؟ والله لئن شئت لا ملئنها

---

(١) الطبري:١: ١٨٢٧- ١٨٢٨.

عليه خيلاً ورجالاً). (فقال علي يا أبا سفيان: طالما عاديت الإسلام وأهله)[١]. ولو أن علياً كان قد خرج من بيته يومذاك يحمل السيف في يمينه وحوله بنو هاشم، ومن يميل إليه من المهاجرين والأنصار، ممن كانوا يرون أن هذا الحق له دون غيره، لكان يقع الشر لا محالة في هذا المجتمع الناشيء، الذي لم يرسخ أقدامه بعد على أرض الجزيرة. وأعداء هذا الدين كانوا يتربصون به الدوائر..

فلم يجد علي بداً.. من أن يغض الطرف ويتغافل عما يجري في السقيفة. ورغم كل التحريض من العباس له بالبيعة. حرصاً منه على كلمة التوحيد ووحدة الصف، وسلامة المجتمع الناشيء، الذي كان يؤثرها الإمام على كل شيء.

وما أجمل ما يصوّر الإمام موقفه في خطبته المعروفة بالشقشقية:

(وطفقت أرتأي بين أن أصول بيد جذاء، أو أصبر على طخية عمياء، يهرم فيها الكبير، ويشيب فيها الصغير، ويكدح

---

(١) الطبري:١: ١٨٢٧.

فيها مؤمن حتى يلقى ربه. فرأيت أن الصبر على هاتا أحجى، فصبرت وفي العين قذى، وفي الحلق شجى) [(١)].

الخلاصة والنتيجة:

والآن بعد هذه الجولة، آن لنا أن ننتهي إلى النتيجة التي نتوخى الوصول إليها من أقرب الطرق في هذا المدخل.

فقد علمنا أن الخلاف بين الشيعة والسنة، ليس فيمن يخلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، بقدر ما هو في الأصل الذي تبتنى عليه مسألة الإمامة والخلافة عند الشيعة والسنة.

فان الأساس الذي يعتمده أهل السنة في مسالة الإمامة والاستخلاف، هو حق الناس في الاختيار، وهذا الحق هو الذي يعطي للخليفة الشرعية في الولاية والحكم، بغض النظر عن المناقشة التطبيقية في مصداقية هذا الاختيار تاريخياً وفي استخلاف الخلفاء.

والأساس الذي يعتمده الشيعة في مسالة الاستخلاف،هو التنصيص والتصريح من جانب الله ورسوله، على مسالة

(١) نهج البلاغة:١: ٢٦.

الاستخلاف.

وفي هذه الدراسة، حاولنا أن نبعد الخلاف من المحور الأول (المحور الشخصي)، ونطرح الخلاف على المحور الثاني (أسس ومبادئ الولاية والإمامة والخلافة).

وعلى هذا الصعيد:

١- نعتقد أن المسالة من الناحية الإسلامية واضحة. فان القرآن الكريم يحصر حق الحاكمية والولاية في حياة الناس، في الله تعالى. وهذا هو حد أبعاد (التوحيد).

وحتى ولاية رسول الله ﷺ: **(النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ)**. ليست ولاية قائمة بالذات، وإنما ترجع وتؤول إلى ولاية الله تعالى على عباده، وتكتسب شرعيتها منها.

ولولا أن الله تعالى، قد جعل لرسوله ﷺ ولاية على المؤمنين لم تكن لرسول الله ﷺ ولاية على المؤمنين، ولم يكن رسول الله ﷺ أولى بالمؤمنين من أنفسهم. إذن: الولاية لله تعالى على الناس وحده، وهذه الولاية والسلطان حق لله تعالى على عباده. وهو أحد أبعاد (التوحيد). والاستسلام لهذه الولاية، هو المعنى الأصيل والعميق (للإسلام).

٢- وكل ولاية مشروعة في حياة الناس، فلابد أن تؤول إلى هذه الولاية وتصدر عنها وتكتسب شرعيتها منها، فليس للناس بعضهم على بعض ولاية وسلطان، وليس للإنسان ولاية على نفسه، وليس للأمة ولاية على نفسها، ولن يكون القهر والقوة في الإسلام، مصدراً لشرعية الولاية. ولا يكون انتخاب الناس في الإسلام مصدراً للولاية، ولا يحق للإنسان أن يقرر مصير نفسه بنفسه، كما في الديمقراطية. فتنحصر الولاية في حياة الإنسان.. إذاً- بالتي يقررها الله تعالى. فإذا أذن الله لأحد بالولاية بالحاكمية على الناس، جاز له أن يحكم الناس، ونفذ في رأيه في الناس، واكتسب صفة شرعية في الحكم.

٣- وكل ولاية دون إذن الله، وإذن رسوله الصريح، ولاية باطلة. وكل سلطان في حياة الناس من دون هذا الإذن، سلطان باطل. وكل حاكمية في حياة الناس من دون أمر الله وإذنه، فهو من العدوان على حاكمية الله تعالى.

وهذه الأمور الثلاثة؛ مترابطة ومتماسكة وبديهية، لمن عرف التوحيد وأبعاد التوحيد في القرآن.

فالسؤال الأول الذي نثيره في مسالة الاستخلاف والإمامة،

هو عن مصدر شرعية الإمارة والإمامة والخلافة في خلافة الخلفاء من بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

ومن الأخطاء العجيبة التي يرتكبها البعض، هو الاستدلال بقوله تعالى: (**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ**) في شرعية خلافة الخلفاء ووجوب طاعتهم... وهذا الاستدلال عجيب ومثير للاستغراب. فان الآية الكريمة، لا تتعهد تصحيح وتوجيه شرعية الخلافة والإمامة والإمرة في الخلفاء، ليتم الاستدلال بها في توجيه شرعية خلافة الخلفاء، وإنما تتعهد إيجاب طاعتهم وإلزام المسلمين بالانقياد لهم، إذا صحت إمارتهم، وقامت ولايتهم على أساس شرعي وكانوا حقاً (أولياء أمور المسلمين) وبإذن من الله تعالى ورسوله.

وقد شرحنا هذا المعنى بصورة وافية خلال أبحاث هذا المدخل، وقلنا: (أن العام لا يعيّن مصاديقه)وبتعبير علماء الأصول: (لا يجوز التمسك بالعام في الشبهات المصداقية). وعليه يبقى هذا السؤال قائماً، يطلب الجواب في توجيه شرعية خلافة الخلفاء.

فان الخلافة ولاية وحاكمية في حياة الناس، ولابد أن تكتسب شرعيتها من إذن الله تعالى وأمره بذلك.

ورأي الناس واختيار الناس، لا يكون أساساً للشرعية التي نطلبها في أمر الخلافة والإمامة. وهنا نواجه مسألة (الإجماع) و (الشورى)، فان كلاً منهما يصلح أن يكون مصدراً لشرعية اختيار الحاكم من قبل الناس، وبالتالي لشرعية حكم الحاكم وولايته، إذا كان قائماً على اختيار عموم المسلمين (الإجماع)، أو قائماً على اختيار أهل الرأي من المسلمين (الشورى). وذلك لأن الله تعالى قد أذن لهم بذلك وجعل رأيهم حجة على المسلمين.

وقد ناقشنا طويلاً أمر (الإجماع) و (الشورى) في هذا المدخل، وقلنا أن الإجماع على فرض تحققه لن يكون مصدراً لشرعية الخلافة، فان الإجماع يختلف عن سائر الأدلة، بأنه دليل استنادي وكاشف عن الدليل الحقيقي، وينفع فقط في حالة ضياع الدليل والسند الحقيقي للحكم الشرعي باعتباره كاشفاً عنه.

وأما مع العلم بعدم وجود مثل هذا الدليل من الكتاب

والسنة، كما في مسالة خلافة الخلفاء بعد رسول الله ﷺ، حيث يتفق العلماء بعدم ورود نص صريح وصحيح في الخليفة الأول والثاني والثالث بعد رسول الله ﷺ... ومع الإقرار بعدم وجود نص شرعي من الكتاب والسنة في خلافة الخلفاء، فلا مجال للقول بحجية الإجماع.

إذن؛ الإجماع لا يكاد يكشف عن شيء، حتى يكون حجة فيما يكشف عنه، وليس هو بنفسه دليلاً قائماً بالذات، كما هو الأمر كذلك في الكتاب والسنة. وعليه فلا حجية للإجماع في هذه المسالة.

وأما الشورى فلا تكون في الإسلام مصدراً للإلزام الشرعي، ومصدراً للسلطان والولاية. بمعنى أن الرأي الذي تتمخض عنه الشورى، لن يكون مصدراً للإلزام في الإسلام. وقيمة الشورى قيمة توجيهية، وليست للشورى قيمة إلزامية. والرأي الحاصل عن الشورى لن يكون ملزماً للمسلمين بحال من الأحوال.

فلا يصح إذن؛ أن تكون الشورى مصدراً لشرعية الولاية من بعد رسول الله ﷺ.

وقد تحدثنا عن (الإجماع) و(الشورى)، والقيمة الشرعية

لكل منهما بتفصيل في هذه الدراسة.

هذا من ناحية المبدأ والأصل في كل من الإجماع والشورى. على أن لنا مناقشات أساسية في مصداقية الإجماع والشورى تاريخياً في خلافة الخليفة الأول، ومن بعده من الخلفاء. وقد رأينا أن خلافة الخليفة الأول، لم تتم بإجماع ولا شورى. والمصادر التاريخية المعتمدة التي بين أيدينا، لا تشير إلى تحقق مثل هذا الإجماع، أو الشورى في خلافة الخليفة الأول وفي خلافة الخليفة الثاني، ولا في خلافة سائر الخلفاء.

وعليه فان السؤال عن مصدر الشرعية لولاية الخلفاء من بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، يبقى بلا جواب.

أما عند الشيعة، فإنهم يعتمدون النص الشرعي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، الأساس في شرعية خلافة علي بن أبي طالب عليه السلام.

وهذا النص الشرعي، مصداق للإذن بالأمر من جانب الله تعالى لعلي عليه السلام، بالولاية والإمامة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهو مصدر شرعية الولاية والإمامة والإمرة له عليه السلام من بعد رسول الله.

وهذه النصوص كثيرة، من أهمها نص (الغدير) الذي استفاضت روايته عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عودته من حجة الوداع بطرق صحيحة وكثيرة من ثقاة المحدثين من السنة والشيعة. وقد كتب في ذلك من حيث السند والدلالة، السيد مير حامد حسين الكهنوي، والشيخ عبد الحسين الاميني، دراسة واسعة في آلاف الصفحات في مجلد الغدير من كتاب (عبقات الأنوار)، وفي الموسوعة العلمية الجليلة (الغدير)، الذي صدر منه أحد عشر مجلداً لحد الآن.

كما استعرض السيد عبد الحسين شرف الدين، والعلامة الاميني في كتابيهما (المراجعات) و(الغدير). وصاحب العبقات في مجلدات (عبقات الأنوار)، والقاضي نور الله التستري في (إحقاق الحق) والشيخ محمد حسن المظفر في (دلائل الصدق)، وغيرهم من أعلام المسلمين، طائفة واسعة من النصوص الدالة على خلافة أمير المؤمنين عليه السلام من بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وبإمكان القارئ، أن يراجع هذه المصادر وغيرها، لاستعراض ودراسة هذه النصوص الواردة من حيث السند والدلالة، وهي كثيرة ومصادرها موفورة، إلا أنها خارجة عن

مهمة ومسؤولية هذا المدخل.

فان مسؤولية هذه الدراسة، لا تزيد على التمهيد لدراسة هذه النصوص، وقد فعلنا بتوفيق الله تعالى، وله الحمد والشكر.

محمد مهدي الآصفي

الفهرس